النقابات المستقلة لمختلف القطاعات

بيـــــان رقم : 08

في وضع هيمنت فيه قرارات السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية في إقرار حزمة قوانين تؤسس للتراجع عن الدولة الاجتماعية وتكرس استمرار تدهور القدرة الشرائية وتعلن عن توجهها في التضييق على حرية ممارسة العمل النقابي وتدفع بالتسريح القصري للكفاءات والخبرات في مختلف القطاعات من خلال ترسيم التراجع عن الأمرية 13/97 .عقدت النقابات المستقلة لمختلف القطاعات والتي انظمت إليها نقابتي الأئمة وعمال البريد جلسة عمل لتقييم الوضع الحالي وتحديد الآفاق المستقبلية بمقر نقابة الكناباست يوم الاثنين 05 ديسمبر 2016 ، وبعد نقاش مطول جاد ومسؤول خلص إلى :

- رفض ما جاء في محتوى قانون التقاعد الجديد حتى وإن صادق عليه مجلس الأمة.
- يسجل التكتل النقابي تدخل رئيس الجمهورية في مشروع قانون التقاعد ، ويؤكد على عدم ارتقائه إلى مستوى تطلعات القاعدة العمالية.
- التنديد بالممارسات التعسفية التي رافقت مختلف الحركات الاحتجاجية (متابعات قضائية – خصم من الأجور– الحجز– محاصرة المقرات و ....).

وعليه قررت النقابات المستقلة لمختلف القطاعات :

1- تحميل السلطات العليا مسؤولية حالة الانسداد التي وصلت إليها الأوضاع برفضها سياسة الحوار الجاد والتفاوض الفعلي.
2- مواصلة الحركات الاحتجاجية بكل أشكالها (إضرابات – تجمعات – اعتصامات – مسيرات ....)
3- عقد دورات مجالس ولائية ووطنية وجمعيات عامة بغرض مواصلة التحسيس والتعبئة والتجنيد لحماية مكاسبهم ومكتسباتهم وتحقيق مطالبهم.
4- عقد جلسة عمل بتاريخ 07 جانفي 2017 لتحديد رزنامة الحركات الاحتجاجية وطبيعتها.

وفي الأخير : فإن القاعدة العمالية تتوجه إلى السيد رئيس الجمهورية بطلب التدخل لأجل :

- سحب قانون التقاعد الجديد.
- إشراك النقابات المستقلة في مناقشة مشاريع القوانين التي لها صلة بعالم الشغل.

ويدعو التكتل النقابي باقي النقابات في قطاع الوظيفة العمومية والقطاع الاقتصادي العمومي والخاص للانضمام إليه وإنجاح الحركات الاحتجاجية المستقبلية ، ويحي القواعد العمالية على وعيها النقابي الراقي وتماسكها واستعدادها على مواصلة النضال حتى تحقيق كل مطالبها .

ما ضاع حق وراءه طالب